جميع مبتدا ثانيا اعادة المبتدا بمعناه لانه على هذا بمعنى كل وعلى
الاول بمعنى مجموع **قوله** وان كلا لما الخ على قراة تخفيف الميم
اما على قراة التشديد فلا شاهد فيه لما مر ولعل نصب كلا
معلقة بمحذوف تقديره ارى ثم رايته في المغني واعرابه على
التخفيف كلا اسم ان واللام الاولى لام الابتدا وما زائدة للفصل
بين اللامين او موصول خبر ان وليوفينهم جواب قسم
محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين
والله ليوفينهم قال في المغني لكن الصلة في المعنى جملة الجواب
فقط وانما جملة القسم مسوقة لمجرد التاكيد فلا يقال جملة
القسم انشائية والصلة لا تكون انشائية اه وقيل ما نكرة
موصوفة بقول مقدر حذف واقيم معموله وهو جملة
القسم مقامه اي وان كلا لخلق مقول فيهم والله ليوفينهم
ولا حاجة لتقدير القول كما علم مما مر عن المغني وكذا الاعراب
على التخفيف مع تشديد النون واما على تشديد النون
والميم معا فقال ابن الحاجب احسن ما قيل فيه ان لما هي الجازمة
حذف فعلها لتقدم ما يدل عليه واعترضه في المغني بان لما تقتضي
توقع منفيها واهمال الكفار غير متوقع واجاب الدماميني بان
توقع منفيها غالب لا لازم ولئن سلم فالكفار يتوقع منهم الاهمال
ولا يشترط في التوقع ان يكون من المتكلم ثم قال في المغني والاولى
عندي ان يقدر لما يوفوا اعمالهم لدلالة ليوفينهم الخ
والتوقع التوفية **قوله** وتلزم اللام اي عند عدم القرينة عليه
المراد بدليل ما ياتي فلا تنافي بين قوله وتلزم اللام وقوله
وربما استغني الخ وتلتبس كما بحثه الروداني ان محل لزوم

اللام

اللام اذا قصد البيان واما اذا قصد الاجمال لم تلزم لان الاجمال
من مقاصد البلغا **قوله** اذا ما يحتمل اي او يحتمل مع حصول
اللبس بان كان اعراب الاسم خفيا نحو ان هذا او لعنى لقايم كما
يوخذ من قول الشرح لعدم اللبس وصرح به الدماميني **قوله**
وذهب الفارسي الخ قال الدماميني حجته دخولها على الماضي
المتصرف نحو ان زيد لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن
ناصبه نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع
المشددة اه وقد يجاب بان المخففة ضعفت بالتخفيف
فتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها فتامل **قوله** يجب فتحها
اي لطلب العامل ولا معلق لان اللام الفارقة على الثاني
ليست من المعلقات وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة
على خبر ان المفتوحة المخففة مع انها لا تلتبس بان النافية
حتى تحتاج للفرق وقد يقال انها دخلت بعد ان المكسورة
للفرق فلما دخل الفعل فتحت الهمزة وابقيت اللام فالكلام في فصل
الفرق سابقا على دخول الطالب لفتح الهمزة او يقال
لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما تدخل بعد
المكسورة عند قيام القرينة والاستغنا عن اللام **قوله** وربما
استغني عنها ليس المراد بالاستغنا عدم الاحتياج الى اللام حتى
يعترض بان النفي ربما تقتضي ان اللام قد لا يستغنى عنها مع
القرينة بل المراد به ترك اللام ولا شك انه مع القرينة يجوز
ترك اللام وذكرها **قوله** ان الحق الخ القرينة اللفظية فيه
لفظ لا فانه يبعد معها ان يراد بان النفي اذ لو اريد لما ذكر لجي
بالاثبات بدلا من نفي النفي الصاير الى الاثبات وفيه ايضا [illegible]

Copyright © King Saud University